مناهج العلماء في الاحتجاج اللغوي للقراءات القرآنية

م. د. خالد عبّود حمّودي

Clerks Curriculum in Linguistic evidence of the Holly Quran Readings

Ph.D. Khalid Abood Hamoodi

The reading proof is showing the cause of reader choice in choosing a reading among others. The Holly Quran readings opened a wide field for editing and pushed towards search and investigation, and the editing proof for readings represented in two aspects which they are, the specialized books and the books that joined between novel and proof.

The books of judge differentiated in the way of proof and luckily , and a way of the edit beginning between the letter editing or origins.

Les programmes des scientifiques dans la protestation liguistique des lectures coraniques

M.D Khaled Abboud Hamoudi

La **protestation** des lectures signifie la raison du choix pour le lecteur à lire le reste des lectures, c'est que les lectures coraniques ont conclu un vaste champ dans l'élaboration ayant poussé tout à l'heure à la recherche et à l'examination minitieuse et que cette élaboration dans la **protestation** des lectures se présente en deux figures : les **livres spécialisés** et les **livres** qui ont **réuni** entre l'autobiographie et la protestation.des lectures coraniques…

Et les livres de **protestation** se diffèrent par la manière de **protestation** et celle de la préférence **(pondération)** et la façon de commencer à élaborer les livres, par où qu'on commence à montrer les lettres ou manefester les sources…

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم وتعهد بحفظه من الغلط والتحريف، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ الحِجر ٩، فتبارى العلماء للدفاع عنه ضدّ دعوى المدعين بوجود لحن في القرآن، متبعين شتّى المناهج والأساليب مسخّرين أقلامهم وصحائفهم ومؤلفاتهم الكبيرة في سبيل ذلك. لذا جاء هذا البحث لبيان مناهج العلماء في الاحتجاج اللغوي للقراءات القرآنية. فالاختلاف بين القراءات اختلاف تنوُّع وتعدُّد لا اختلاف تناقض وتضادّ، فكلُّ قراءة صحيحة لحرف من حروف القرآن الكريم تتلاقى مع القراءات الأخرى المرويَّة في الحرف نفسه، لا تناقضها، ولا تضادها، إذ التّناقض أو التّضادّ محال أن يكون في كتاب الله تعالى.

واقتضى البحث أن يكون في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد وتلحقها خاتمة. تناولت في التمهيد الاحتجاج لغةً واصطلاحًا. وتناولت في المبحث الأول دوافع الاحتجاج، وفيه بيّنت أهم ما دفع العلماء إلى الاحتجاج اللغوي للقراءات القرآنية. وتناولت في المبحث الثاني أهم مصادر الاحتجاج اللغوي للقراءات القرآنية، وفيه بيّنت سبب تأليف كلّ كتاب ومنهجه وسلوك المؤلف في تأليفه. أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه أصول الاحتجاج اللغوي للقراءات القرآنية، وهي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وكيف وُظفت في الاحتجاج.

وأوجزت في الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

واللهَ أسألُ أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ويرزقني به التّوفيق والسّداد، إنَّه سميع مجيب.

التمهيد

الاحتجاج لغةً واصطلاحًا

الحُجَّة –لغةً– البرهان، والوجه الّذي يكون به الظّفر عند الخصومة، والاحتجاج: تقديم الحُجَّة⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح عرَّفها الشّريف الجرجانيّ (٨١٦هـ) بأنَّها "ما دلَّ به على صحَّة الدَّعوى، وقيل: الحُجَّة والدَّليل واحد"⁽²⁾.

لكنَّ هذا التّعريف لا ينطبق على تعريف حُجَّة القراءة؛ إذ إنَّ القراءة ليست دعوى، ومن جانب آخر أنَّ الأصح والمعقول في المنهج العلمي الاحتجاج للمذاهب اللّغوية والنَّحوية بالقراءات القرآنيّة، لا أن يُحتجَّ بمذاهب اللّغة للقراءات؛ لأنّ القراءات قد توافر لها من شروط الضّبط والوثوق والتّحرّي ما لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد العربيّة، فهي الشّواهد للقواعد؛ لأنّها الوثقى والقُدمى⁽³⁾، فضلاً عن أنّ (الحُجَّة) –في كتب الاحتجاج للقراءات– لا يُراد بها الدّليل، وإنّما وجه الاختيار، أي لماذا اختار القارئ قراءته من بين القراءات الصّحيحة المتواترة الّتي تيقنها؟ فيكون الوجه تعليلاً نحويًّا حينًا، أو لغويًّا، أو معنويًّا، أو نقليًّا بأخبار أو أحاديث يستأنس بها في اختياره حينًا آخر، فالحُجَّة –إذًا– تعليل الاختيار لا دليل صحَّة القراءة؛ إذ إنَّ القراءة صحيحة في نفسها لا لعلل اختيار القرَّاء إيَّاها⁽⁴⁾.

وعدَّد ابن قتيبة، وابن خالويه، ومكّيّ أوجه الاختلاف في القراءة القرآنية، وهي: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغيِّر معناها، والاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيِّر معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، والاختلاف في حروف الكلمة من دون إعرابها بما يغيِّر معناها ولا يزيل صورتها، والاختلاف في الكلمة بما يغيِّر صورتها في الكتاب،

---

(1) ينظر لسان العرب (حجج) ٢٢٨/٢.

(2) التعريفات ١١٢.

(3) ينظر حُجَّة القراءات (التمهيد) ١٨–١٩، والكتاب الموضح (التمهيد) ١٩/١.

(4) ينظر حُجَّة القراءات (دراسة المحقّق) ٣٤–٣٥.

ولا يغيِّر معناها، والاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، والاختلاف في التّقديم والتّأخير، والاختلاف بالزّيادة والنّقصان. يقول ابن خالويه: "وكلٌّ ذلك صواب... لأنَّ الاختلاف على ضربين: اختلاف تغاير، وليس ذلك -بحمدِ اللهِ- في القرآن فأمَّا اختلاف اللّفظين والمعنى واحد فلا بأس بذلك"(١)، فالاختلاف بين القراءات اختلاف تنوُّع وتعدُّد لا اختلاف تناقض وتضادّ، "فكلٌّ قراءة صحيحة لحرف من حروف القرآن الكريم تتلاقى مع القراءات الأخرى المرويَّة في الحرف نفسه، لا تناقضها، ولا تضادها، إذ التّناقض أو التّضادّ محال أن يكون في كتاب الله تعالى"(٢). يقول شهاب الدّين القسطلانيّ (٩٢٣هـ): "إنَّ ترجيح بعض وجوه القراءات على بعضٍ إنَّما باعتبار موافقة الأفصح، أو الأشهر، أو الأكثر من كلام العرب، وإلاّ فالقرآن واحد بالذّات متّفقه ومختلفه، لا تفاضلَ فيه"(٣).

المبحث الأول

دوافع الاحتجاج

أُلِّفت كتب الاحتجاج لتوضيح أركان القراءة الثّلاثة، يقول السّفاقسيّ (١١١٨هـ) نقلاً عن مكّيّ: "القراءة الصّحيحة ما صحَّ سندُها إلى النّبيّ (صلّى الله عليه وسلّم)، وساغ وجهُها في العربيّة ووافقت خطَّ المصحفِ"(٤).

وشغل العلماءُ أنفسهم وسخَّروا أقلامهم للدِّفاع عن القرآن العظيم ممّا قد يثيره الملحدون من شُبهات في آياتِ الله تعالى.

وكان من آثار الشُّبهات الّتي أُثيرت حول كتاب الله تعالى ما أُشيع من وجود لحن في بعض القراءات القرآنيّة، ممّا أدَّى إلى انتشار هذا المرض بين من يدَّعي أنَّه يدافع عن القرآن، فهذا ابن قتيبة يقول في حمزة: "وكذلك لحن اللاّحنين من القُرَّاء المتأخرين، لا يُجعل حُجَّة على الكتاب... منهم (رجل) سَتَرَ اللهُ عليه عند العوام بالصّلاح، وقرّبه

---

(١) إعراب القراءات السبع ١/٢٢-٢٣.

(٢) الاحتجاج للقراءات ١٠٤.

(٣) إبراز المعاني ١٢.

(٤) غيث النفع ١٤.

من القلوب بالدِّين. لم أرَ في من تتبّعتُ وجوه قراءته أكثر تخليطًا، ولا أشدَّ اضطرابًا منه"(١)، وردَّ ابن خالويه على من لحَّن حمزة بقوله: "أمّا حمزة فإن أكثر النّحويين يلحِّنونه وليس لاحنًا عندنا"(٢).

يقول الأزهريّ (٣٧٠هـ): "فالقراءة سُنَّة لا تُتعدَّى، وإذا اختلفوا فقراءة كلٍّ على ما قرأ ولا يجوز مماراته وتكذيبه"(٣)، وأكَّد ابن خالويه أنَّه "متَّى ما صحَّ الشّيء عن النّبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) لم يحل للنّحويّ ولا غيره أن يعترض عليه"(٤)، و"أنّ القراءة سُنَّة يأخذها آخرٌ عن أوَّل، ولا تُحمل على قياس العربيّة، ومن فعل ذلك كان عند العلماء معيبًا مبتدعًا"(٥)، وأنَّ القراءة لا تُوصف باللّحن(٦)، وإنَّه "لا يوجد في القرآن حرف إلا وله وجهٌ صحيحٌ في العربيّةِ"(٧).

يذهب الزّمخشريّ إلى أنَّ النَّحويّ أضبطُ من القارئ أو الرَّاوي، يقول: "والسّبب في نحوِ هذه الرّوايات قلَّة ضبطِ الرُّواةِ، والسّبب في قلَّة الضَّبط قلَّة الدِّراية، ولا يضبط نحْوَ هذا إلا أهل النَّحو"(٨).

وهناك عدَّة أسباب دفعت بالنّحويين إلى تلحين القُرَّاء أهمها:(٩)

١. الاحتكام إلى ما وضعوه من قواعد، وسنُّوه من قوانين.
٢. خفاء توجيه القراءة على بعض النّحويّين.
٣. نظر بعضهم إلى الشّائع من اللّغات، وغفلته عن غيره.

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٥٨-٥٩.

(٢) إعراب القراءات السبع ١/٣٣٥.

(٣) القراءات وعلل النحويين ١/١١٠، وينظر ٣١، ١٢٥.

(٤) إعراب القراءات السبع ١/١٠١.

(٥) إعراب القراءات السبع ٢/١٦٥، وينظر ٤٤، ١١١.

(٦) ينظر الحُجَّة للقُرّاء السبعة ٥/٣٠.

(٧) الموضح ٥٤٩.

(٨) الكشّاف ١٥٨، وينظر الخصائص ١/٧٢-٧٣.

(٩) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١٧-٢٦.

٤. زعم بعضهم أنَّهم أحصوا أوزان العربيّة، فوجدها تخلو من بعض الأوزان وتلحينه ما جاء عليها من قراءات. وذلك سببُه نقص استقراء اللّغة، أو أنَّهم قرَّروا بعض قواعدهم، وحرَّروا ضوابطها قبل استقراء القرآن الكريم استقراءً كاملاً؛ فجاء نَحْوهم ضيّقًا لا يتّسع لتلك الآيات أو القراءات.

يقول الباحث عبد الجبار علوان النّايلة (رحمه الله): "إنَّ تخطيء القُرَّاء ورميهم بالوهم أو الجهل أو اللّحن... خطأٌ عظيم وضعفٌ في المنهج، لما اشتهر به القُرَّاء من ضبطٍ في التّلقي والعرض، وعناية فائقة في الأداء، فلم يكتفوا بالسّماع طريقًا لأخذ القراءة فحسب، بل اشترطوا تلقّيها عن الشّيوخ وعرضها عليهم، وبذا يتمّ ضبطها على أحسن الوجوه وأكملها"⁽¹⁾. فكان الأجدر بالنُّحاة أن يفيدوا من ذلك الضّبط والتشدُّد بالأخذ بالقراءات القرآنيّة بدلاً من الشّواهد المجهولة، يقول الدّكتور زهير غازي زاهد: "ومن الغريب أنّ قضية لغويّة في قراءة قرآنيّة يلجأ النّحويّ أو اللّغوي لإثباتها ببيتِ شعرٍ مرويٍّ قد لا يُعرف قائلُه"⁽²⁾.

ويمكن تحديد أسس الاحتجاج بالآتي:⁽³⁾

١. الرّواية والسَّند: فالقراءات قائمة على الرّواية، وصحَّة الإسنادِ ركنٌ أساسي من أركان القراءة الصّحيحة.
٢. القياس اللّغوي صوتًا، وصرفًا، ونحوًا، ودلالةً: وهو النّوع الغالب في أصول الاحتجاج، فمن شروط صحّة القراءة موافقة ولو وجه واحد من وجوه العربيّة، وما دامت كذلك فلا بُدَّ من الاستعانة بالقياسِ اللّغويِّ للاحتجاج للقراءات القرآنيّة.
٣. رسم المصحف الإمام (العثماني): وهو ركن أساسي من أركان القراءة الصّحيحة المقبولة غير المردودة أو الشّاذة، ويُستعمل له أحيانًا مصطلح الخطّ، أو السّواد، أو المصحف، أو الإمام.

---

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٦٠.

(٢) النَّحويون والقراءات القرآنيّة ١١٩، وينظر ١٣٥.

(٣) ينظر الكتاب الموضح ١/٢٧-٢٩، والاحتجاج للقراءات ٨٩-٩٥.

٤. النّقل: وهي النّصوص الصّحيحة الثّابتة المتواترة المنقولة نقلاً مضبوطًا عن أصحابها، متمثّلة بالقرآن، والقراءات والأحاديث النّبويّة الشّريفة وغيرها من النّصوص الصّحيحة.

٥. أسباب النّزول: قد يُراعى سبب النّزول في الاحتجاج للقراءات القرآنيّة، فالنّصّ القرآنيّ غير مقطوع عن سياقه المتمثل بشقّيه: اللّفظيّ، الّذي هو عبارة عن تناسق الآية مع ما قبلها وما بعدها، والحالي، المتمثّل بملابسات النّصّ ودواعيه وظروف نزوله المُعبَّر عنه بأسباب النّزول.

أمَّا مراحل الاحتجاج، فيظهر أنَّه بدأ يسيرًا، شأنه شأن بقية فروع العلم الأخرى، نما وتطوّر، "فكان قليلاً مفرّقًا لا يستوعب قراءة بعينها ولا عددًا من القراءات، وكان يعتمد على القياس وحمل القراءة على قراءة أخرى لمشابهةٍ بينهما، إمّا في مادّة اللّفظ المُختلَف في قراءته وإمّا في بنيتِه، ثم أخذَ يتَّجه مع ذلك إلى التّخريج والاستشهاد"(١).

والّذي أراه أن يكون التّأليف في الاحتجاج للقراءات القرآنيّة مقسمًا على قسمين:

أحدهما: الاحتجاج غير المنظّم بكتاب متخصّص بالقراءات:

ويتمثّل بتلك الحجج والعِلل الّتي تنتشر بهذا الكتاب أو ذاك، وهي –في أغلبها– احتجاجات فرديّة لبعض القراءات، غير مجموعة بكتاب يضمّها، منها ما ذكره الزَّجّاجي عمَّا حدث بين يونس بن حبيب وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، قال يونس: "مضيتُ إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ فقلت له: كيف تقرأ ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلۡبَصَرُ﴾ القيامة٧ (٢) فقال: (فإذا بَرَق البصر) وفتح الرّاء. فقمتُ من عنده إلى أبي عمرٍو فقال: من أينَ بِكَ؟ قلت: من عندِ عبدِ اللهِ بن (أبي)(٣) إسحاق الحضرميّ، سألته كيفَ تقرأ: (فإذا برِق البصر) فقال: (فإذا بَرَق البصر) بفتح الراء. فقال أبو عمرٍو: وأين يُراد به، يُقال بَرَقت السَّماءُ وبَرَق النَّبت وبَرَقت الأرض فأمَّا البصر فبرِق، كذا سمعنا"(٤).

---

(١) المحتسب (المقدِّمة) ٨/١، وينظر الاحتجاج للقراءات ٧٧-٨٧.

(٢) قراءة نافع (برَق) بفتح الراء، والباقين بكسرها. ينظر البديع ٢٩٠.

(٣) إضافة يقتضيها النّص.

(٤) مجالس العلماء ١٨٨، وينظر ٢٠٦، ٢٠٧، وأبو علي الفارسيّ ١٥٤-١٥٥.

ومنه ما ورد في كتب معاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، وكذلك إعراب القرآن للنّحّاس، إذ جاء الاحتجاج في هذه الكتب مختلطًا مع التّفسير وبيان المعاني والتّوجيهات النّحويّة واللّغويّة.

والآخر: الاحتجاج المنظّم بكتب متخصِّصة بالقراءات:

كان من دوافعه حاجة القُرَّاء إلى جمع القراءات المختلفة والبحث عن إسنادها، وأرى أنَّ هذه المؤلفات المتخصّصة يمكن تقسيمها على قسمين أيضاً:

أحدهما: المؤلفات الّتي تتعرّض إلى ذكر القراءة وقارئها من دون التّعرض إلى حُججِها وعللِها، وهي الّتي تمثّل الخطوة الأولى للاحتجاج؛ فجمع القراءات هي الخطوة الأولى، والاحتجاج الخطوة الثّانية، وهذه الكُتب تدخل بضمن الاحتجاج؛ لأنَّها تتعرض للقراءات من حيث توثيقُها وسندها، فهو احتجاج لها. وأرى أن تُسمَّى بـ(كتب توثيق القراءات وتخريجها).

والآخر: المؤلَّفات الّتي تتعرّض إلى القراءة القرآنيّة بحججِها وعللِها، وهي الّتي تمثّل الخطوة اللاّحقة للخطوة الأولى، فبعد تدوين القراءات وتوثيقها يبدأ الاحتجاج لها ببيان وجهِ صحتِها. وأرى أنّ هذه الكتب هي الّتي يصحُّ إطلاق كتب الاحتجاج عليها، فالقراءة تُذكر فيها مقترنة بحججِها وعللِها.

لم تقف الكتب غير المتخصّصة عند ظهور الكتب المتخصّصة، بل ظلَّت مستمرة في أثنائها وبعدها، وما كُتُبُ إعراب القرآن والتّفاسير والكتب المتخصّصة بالدّراسات القرآنيّة وما تتضمّنه من توجيهات للقراءات القرآنيّة إلا دليل على ذلك.

ولعدمِ وصول أغلب كتب الاحتجاج الأولى يبقى تحديدُ أمرِ هذا الكتاب بضمن هذا القسم أو ذلك؛ ضربًا من الحدس أو الظّن، إلا ما يوحي عنوان ذلك الكتاب أو ما نُقِل عنه من أخبار من هذا العالم أو ذاك، وهذا يؤدّي بنا إلى جهل بدايات التّأليف بالاحتجاج، فقد ذهب عَلَمُ الدّين السّخاويّ، وأبو شامة، وابن الجزري، وشهاب الدّين القسطلانيّ، إلى أنَّ أبا عُبيد القاسم بن سلام أوَّل من دوَّن القراءات، يقول شهاب الدّين القسطلانيّ: "فكان أوَّل إمامٍ معتبرٍ جمع القراءات في كتاب: أبو عُبيد (القاسم

بن سلام)، وجعلهم خمسة وعشرين قارئًا، مع هؤلاء السّبعة"(١). وقيل: إنَّ اسم كتابه (القراءات)، وإنَّه "ليس لأحدٍ من الكوفيين قبله مثله"(٢).

وذهب الدُّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي إلى أنّ هارون بن موسى الأعور هو أوَّل من ألَّفَ في الاحتجاج(٣).

وقيل: إنَّ ليعقوب كتابًا اسمه (الجامع) جمع فيه عامّة اختلاف وجوه القرآن، ونَسَبَ كلَّ حرفٍ إلى من قرأ به(٤). وقيل: إنّ للمبرّد كتابًا اسمه (احتجاج القراءات) أو (احتجاج القُرَّاء)(٥).

ومهما يكن من أمر فإنَّ ابن مجاهد "أوَّل من اقتصر على هؤلاء السّبعة وصنَّف كتابَه في قراءاتهم، واتَّبعه النّاس على ذلك ولم يسبقْه أحد إلى تصنيف قراءة هؤلاء السَّبعة"(٦)، وعلَّل شهاب الدّين القسطلانيّ اختيار مجاهد القُرَّاء السَّبعة في كتابه بقوله: "فإنَّه أحبَّ أن يجمع المشهور من قراءات الحَرَمَيْنِ، والعِراقَينِ، والشّام، إذ هذه الأمصار الخمسة هي الّتي خرج منها عِلْمُ النّبوة، من القرآن وتفسيره، والحديث والفقه، في الأعمال الباطنة والظّاهرة وسائر العلوم الدّينية، فلمَّا أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراءة هذه الأمصار، ليكون موافقًا لعدد الحروف الّتي أُنزِل عليها القرآن، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أنَّ هؤلاء السّبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يُقرأ بغير قراءتهم"(٧).

ويظهر أنّ ابن مجاهد –بكتابه السّبعة– أحدث تغييرًا في التأليف بالاحتجاج للقراءات القرآنيّة يتمثل في اتجاهين:

---

(١) إبراز المعاني٢٢، وينظر ٣–٤، وجمال القرَّاء وكمال الإقراء ٢/٤٢٤، والنشر ١/٣٣–٤٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/٤٩٤، ومعرفة القرَّاء الكبار ١/١٧٢.

(٣) ينظر أبو علي الفارسيّ ١٥٥، والاحتجاج للقراءات ٧٨.

(٤) ينظر طبقات النّحويين واللغويين ٥١.

(٥) ينظر الفهرست ٨٨، ومعجم المؤلفين ١٢/١١٤، والمبرد سيرته ومؤلفاته ١٤٩.

(٦) جمال القُرَّاء وكمال الإقراء ٢/٤٣٢.

(٧) إبراز المعاني ٢٢، وينظر ٦.

أحدهما: تأليف كتب تُعنى بالسّبعة كالتّبصرة لمكّيّ، والهداية للمهدويّ، والتّيسير للدّانيّ، والمفتاح للقرطبيّ.

والآخر: ظهور اتّجاه يُعنى بالتّأليف في تعليل القراءات القرآنيّة والاحتجاج لها، فهو -في بداية أمره- أراد أن يكون كتابُه في تعليل القراءات، فبعد أن علَّل لفاتحة الكتاب قال: "استطلتُ ذكرَ العللِ بعدَ هذه السّورة وكرهت أن يثقل الكتاب، فأمسكت عن ذلك، وأخبرت بالقراءة مجرَّدة"(١).

واستنادًا إلى ذلك يمكن عدُّ كتاب السّبعة ممثّلاً لكتب توثيق القراءات؛ لأنّه اقتصر على ذكر القراءة من دون الاحتجاج لها، وكذلك يمكن عدُّه من كتب الاحتجاج لأنَّه – في أصله- كتاب للتّعليل لولا خوفه من الإطالة.

وكما ذكرنا فتح كتاب السّبعة الباب واسعًا للتّأليف في الاحتجاج للقراءات، وما كتب الاحتجاج للقراءات إلا ثمرة من ثماره، تبارى مؤلفوها وتنوّعت طرائقهم في التّأليف واختلفت مناهجهم في الاحتجاج.

---

(١) السّبعة ١١٢، وينظر الموضح (التمهيد) ٨.

المبحث الثاني

مصادر الاحتجاج

تنوّعت كتب الاحتجاج للقراءات القرآنية من حيث الحجمُ، ومنهجُ التّأليفِ، والطريقةُ، والمدّةُ الزّمنيّةِ، والمؤلفون، ومذاهبُهم النّحويّةُ، أو تأثرهم بمذهب معيَّن، لكنَّ الّذي يجمعها هو بيان الاحتجاج للقراءات القرآنية السّبع أو الثّماني، وهذه الكتب هي:

١. القراءات وعلل النّحويين، المُسمَّى (علل القراءات)، لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ (٣٧٠هـ):

ألَّف الأزهريّ كتابه لتعليل القراءات الثّماني بعلل العربيّة، اعتمادًا على آراء اللّغويين والنُّحاة لتبيين مكانة القراءة في اللّغة من حيث الفصاحةُ، والجودةُ، والصّحَّةُ، معتمدًا على سابقيه من العلماء، فالفرَّاء، والزّجّاج، وغيرهما أسماء لا تكاد صفحة تخلو منها، والنّصوص الّتي اعتمدها ونقلها عنهم كثيرة.

ولأنَّ الأزهريَّ ذلك المعجميّ صاحب تهذيب اللّغة نجده يذكر الكثير من اللّغات واقفًا منها موقفًا واحدًا عمادُه عدم التّفرقة بينها للحفاظ على وحدة المعنى، لذا تكثر عنده عبارة (واللّغتان بمعنًى) أو (وهما بمعنًى واحد)، فضلاً عن اهتمامه بالجوانب الصّوتيّة، والصّرفيّة، فقد شرح الكثيرَ من الظّواهر الصّوتية وعلَّل لها، وكذلك الأبنية الصّرفيّة.

ويمكن لدارس كتاب (القراءات وعلل النّحويين) أن يُجمل –فضلاً عما ذكرناه– مجموعة من النُّقط تميز منهجه، أهمها:

١. ابتدأ الأزهريّ كتابه بفرش الحروف بذكر سور القرآن وآياتها كما هي في المصحف، ولم يهمل الأصول(١)، ولكنَّه لم يفرد لها أبوابًا قبل الفرش، وإنَّما يعرض للأصل عند أوَّل آية من آياته، ثم يجمع نظائره في كلِّ القرآن، وأدخل

---

(١) القُرَّاء يسمّون ما قلَّ دوره من الحروف فرشًا لانتشاره كأنَّه انفرش، إذ كانت الأصول ينسحب حكم الواحد منها على الجميع، وسمَّاه بعضهم الفروع على مقابلة الأصول. ينظر إبراز المعاني ٣١٩.

الياءات المتحرّكات مع الفرش بحسب ترتيبها في السّور، وأفرد للمحذوفات في آخر كلِّ سورة.

٢. ذكر قارئ كلِّ قراءة يذكرها ويحتجُّ لها.
٣. تجاوز القُرَّاء السَّبعة إلى الثّمانية بزيادة قراءة يعقوب، لذا فهو أوَّل كتاب من كتب الاحتجاج يحتجُّ لقراءة يعقوب، فقراءته وإن اشتهرت في كتب القراءات، نجدها تقف على باب الرِّواية فحسب.
٤. ذكر مجموعة كبيرة من القراءات الشَّواذّ واحتجَّ لها(١).

٢. إعراب القراءات السّبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (٣٧٠هـ):

حدَّدَ ابن خالويه منهجه الّذي اعتمده في كتابه في خطبته قائلاً: "هذا كتابٌ شرحتُ فيه إعراب قراءات أهل الأمصار مكَّة، والمدينة، والبصرة، والكوفة، والشّام، ولم أعدُ ذلك إلى ما يتّصل بالإعراب من مشكل أو تفسير وغريب والحروف بالقراءة الشّاذة، إذ كنتُ قد أفردتُ لذلك كتابًا جامعًا وإنَّما اختصرته جهدي ليستعجل الانتفاع به المتعلّم، ويكون تذكرة للعالم، ويسهل حفظه على من أراد ذلك"(٢)، وقال –بعد ذلك–: "ولا أذكر في هذا الكتاب غير حروف السّبعة وعللها"(٣).

والملاحظ على كتاب ابن خالويه ما يأتي:

١. اتّباعه ابن مجاهد في السّبعة، من حيث إنَّه ألَّف كتابه في حروف السّبعة الّذين ذكرهم ابن مجاهد ولم يتعدَّهم إلى الشَّواذ.
٢. ذكر القارئ مع القراءة التي يحتجُّ لها ويعربها.
٣. من عنوان كتابه وخطبته يتّضح أنَّه لم يتجاوز غرضين:

أحدهما: إعراب القراءات، والآخر: بيان عللها، وغير ذلك متروك في كتاب آخر، لذا فكتابه هذا مختصرٌ من كتاب آخر أكبر منه.

---

(١) ينظر القراءات وعلل النحويين (دراسة المحقّق) ١/ج–د، ٢٩–٣٠، ٤٤–٤٥، ٥١–١٣٤.

(٢) إعراب القراءات السبع ١/٣–٤.

(٣) إعراب القراءات السبع ١/٤٩.

٤. لم يبتدئ ابن خالويه كتابه بالأصول، بل ابتدأ بفرش الحروف من سورة الفاتحة حتّى آخر القرآن، لكنَّه بعد خطبة الكتاب كتبَ مقدِّمة ذكر فيها الأئمة السّبعة من دون ذكر لتراجمهم وأخبارهم، إذ اقتصر على أسمائهم، بعدها ذكر -باختصار- فضائل القرآن، ثم أسانيد السّبعة إلى الرّسول (صلَّى اللهُ عليه وسلَّم)، ثم ختم هذه المقدّمة بفصل على حثٍّ تعلُّم العربيَّة⁽¹⁾.

وممَّا يؤسف أنَّ النّسخة الوحيدة الّتي اعتمدها محقِّق الكتاب فيها أكثر من سقط، وخرم، وأكبر خرم في سورة البقرة، إذ ضاع نحوُ نصفِها، وضاع معه جزءٌ مهمٌ من الكتاب لو وُجِدَ لأفاد الباحثين كثيرًا.

٣. الحُجَّة في القراءات السّبع، المنسوب إلى ابن خالويه:

قال صاحبه في خطبة الكتاب: "فإنِّي تدبَّرت قراءة الأئمة السّبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحَّة النّقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرِّواية، واللّفظ، فرأيتُ كلاًّ منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبًا من مذاهب العربيّة، لا يدفع، وقصد من القياس وجهًا لا يمنع، فوافق باللّفظ والحكاية طريق النَّقل والرِّواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار، وأنا بعون الله ذاكر في كتابي هذا ما احتجَّ به أهل صناعة النّحو لهم في معاني اختلافهم، وتارك ذكر اجتماعهم وائتلافهم، معتمد فيه على ذكر القراءة المشهورة، ومنكبٌّ عن الرِّوايات الشّاذّة المنكورة، وقاصد قصدَ الإبانةِ في اقتصار، من غيرِ إطالةٍ ولا إكثارٍ، محتذيًا لمن تقدَّم في مقالهم، مترجمًا عن ألفاظهم واعتلالهم، جامعًا ذلك بلفظ بيِّنٍ جزلٍ، ومقالٍ واضحٍ سهلٍ، ليقرب على مريده، وليسهل على مستفيده"⁽²⁾.

وهذا النَّص -على طوله- يوضِّح منهج كتاب الحُجَّة في القراءات السّبع، فضلاً عن:

١. أنَّه ذكر القراءة من دون ذكر القارئ، فتوجيهه يبدأ بـ(قُرِئ بكذا وقُرِئ بكذا).

---

(١) ينظر إعراب القراءات السبع ١/٤-٤٦، و(دراسة المحقق) ١/٩١-٩٤.

(٢) الحُجَّة في القراءات السبع ٣٧-٣٨.

٢. أنَّه ابتدأ بفرش الحروف من دون ذكر للأصول، ويظهر أنَّ سبب ذلك يعود إلى المنهج الّذي اعتمده القائم على الإيجاز والاختصار.

٣. أمَّا نسبته، فقد اختُلِفَ فيها إلى مُعيَّن، ففي حين ذهب الدّكتور عبد العال سالم مكرم إلى أنَّه لابن خالويه، وراح يأتي بالحجج والبراهين الّتي تؤيد ذلك، ذهب الدّكتور عبد الرّحمن بن سليمان بن عثيمين إلى إبطال ما ذهب إليه الدّكتور مكرم بأدلّة وحُجج أخرى(١).

ومن دراستي الكتابين والموازنة بين نصوصهما يظهر لي أنَّ كتاب الحُجَّة في القراءات السّبع ليس لابن خالويه على الرّغم من تقارب النّصوص؛ فمن مقدِّمة إعراب القراءات السّبع عرفنا أنَّ ابن خالويه اختصر كتابًا قد ألَّفه سابقًا، ومن مقدِّمة الحُجَّة في القراءات السّبع عرفنا –أيضًا– أنَّ هذا الكتاب هو مختصر وموجز، فيبعدُ –في نظري– أن يكون ابن خالويه قد اختصر كتابًا جامعًا، ثم –بعد ذلك– اختصر المختصر في كتاب آخر.

والملاحظ –أيضًا– وجود تقارب يكاد يكون تشابهًا في بعض النّصوص، لكنَّ المتأمل بها يلاحظ أنَّ هناك فرقًا في أسلوب تأليف الكتابين، ممَّا يدلُّ على أنَّ هناك شخصًا قام باختصاره، فكثير من الإشارات والأسماء، والتّوجيهات، والاختيارات قد حُذِفت من الحُجَّة، مما يدلُّ على وجود من اختصر كتاب الإعراب.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ كتاب الحُجَّة هو مختصر كتاب الإعراب، بغض النّظر عن مؤلّفه.

٤. الحُجَّة للقُرّاء السّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الَّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار النّحويّ الفارسيّ (٣٧٧هـ):

---

(١) ينظر الحُجَّة في القراءات السبع (دراسة المحقق) ١٧–٢٦، وإعراب القراءات السبع (دراسة المحقِّق) ١/٨٦–٨٩.

يقول أبو علي النّحويّ في خطبة كتابه: "أمّا بعد: أطال الله بقاء مولانا الملك السّيّد الأجلّ المنصور، ولي النعم، عضد الدّولة، وتاج الملّة(١)، وأدام له العزّ، والبسطة والسّلطان، وأيَّده بالتّوفيق والتّسديد، وعضده بالنّصر والتّمكين، فإنَّ هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القرَّاء الّذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشّام بعد أن نقدِّم ذكر كلِّ حرفٍ من ذلك حسب ما رواه، وأخذنا عنه"(٢).

ثم -بعد ذلك- ربط بينه وبين ابن السَّرَّاج (٣١٦هـ)، يقول: "وقد كان أبو بكر محمد بن السَّرِّي شرع في تفسير صدرٍ من ذلك في كتاب كان ابتدأ بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم وأنا أسند إليه ما فسَّر من ذلك في كتابي هذا"(٣).

والملاحظ من النَّصَّين السّابقين:

١. إهداء أبي عليّ كتابه إلى عضد الدّولة.

٢. اعتماده على كتاب السّبعة لابن مجاهد، فهو شرح لكتاب ابن مجاهد.

٣. إكمال أبي علي العمل الّذي بدأ به ابن السَّرّاج في الاحتجاج للقراءات.

والملاحظ على كتاب أبي عليّ:

١. أنَّه بدأ بفرش الحروف من دون الأصول، فقد بدأ بسورة الفاتحة إلى آخر سور القرآن.

٢. الاستطراد والانتقال من الموضوع الأصلي إلى موضوعات فرعيّة أخرى يأخذك إليها النّحويّ ليشبع الموضوع شرحًا وتفصيلاً، حتى إنَّه اقتصر الجزء الأوَّل من كتابه المكوَّن من ستَّة أجزاء على سورة الفاتحة وثلاثين آية من سورة البقرة فحسب. ما دفع تلميذه ابن جنّي (٣٩٢هـ) إلى القول: "فإنَّ أبا عليٍّ (رحمه الله) عمل

---

(١) عضد الدولة هو أبو شجاع فناخسرو بن ركن الدولة أبي علي الحسن بن بويه الديلمي. ينظر وفيات الأعيان ٢/١١٨، ٤/٥٠.

(٢) الحُجَّة للقُرَّاء السبعة ١/٥-٦.

(٣) الحُجَّة للقُرَّاء السّبعة ١/٦.

كتاب الحُجَّة في القراءات، فتجاوز فيه قدر حاجة القُرَّاء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء"(١).

وهنا نجد الفرق واضحًا بين الحُجَّة في القراءات السّبع وحُجَّة أبي علي، إذ كان الأوَّل معتمدًا الاختصار الّذي قد يخلُّ به، والثّاني التّطويل الّذي قد يُملُّ منه.

٥. حُجَّة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة المعروف بأبي زرعة (من مخضرمي القرنين الرّابع والخامس الهجريّين):

من عنوان الكتاب يتّضح لنا منهج مؤلفه فيه، فالكتاب يوضّح حُجَّة القراءات آية آية، والملاحظ فيه:

١. أنَّه ابتدأ بسورة الفاتحة إلى آخر سور القرآن، من دون ذكر للأصول، أي إنَّه بدأ بفرش الحروف.
٢. ذِكْرُ الآية، ثم القراءات الّتي فيها وقرَّائها وحُجَّة كلِّ قراءة ووجهها.
٣. اعتماده منهجًا وسطًا في عدم الإطالة (كما هو منهج حُجَّة أبي عليّ)، وعدم الاختصار (كما هو منهج الحُجَّة في القراءات السّبع).
٤. الوضوح وعدم الغموض هو الطّابع الّذي يسود كتاب أبي زرعة.
٥. اقتصاره على القُرَّاء السّبعة.

لذا يمكن عدّ كتاب أبي زرعة من الكتب المعتدلة الّتي يمكن الرّجوع إليها في الاحتجاج للقراءات بعيدًا عن الاختصار أو التّطويل أو الغموض.

٦. الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، لأبي محمد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (٤٣٧هـ):

يقول مكّيّ في مقدّمة كتابه مبينًا سبب تأليفه ومنهجه فيه: "كنتُ قد ألّفتُ بالمشرق كتابًا مختصرًا في القراءات السّبع... وسمَّيته (كتاب التّبصرة) وهو في ما اختلف فيه القُرَّاء السَّبعة المشهورون، وأضربتُ فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النَّحو في القراءات واللّغات طلبًا للتّسهيل، وحرصًا على التخفيف، ووعدتُ في صدره أنّي

---

(١) المحتسب ٣٤/١.

سأؤلِّفُ كتابًا في علل القراءات الّتي ذكرتها في ذلك الكتاب (كتاب التبصرة) أذكر فيه حجج القراءات ووجوهها وأسمِّيه (كتاب الكشف عن وجوه القراءات)"(١).

وحدَّد –بعد ذلك– أنَّ هذا "الكتاب كتاب فهمٍ وعلمٍ ودرايةٍ، والكتاب الأوَّل كتاب نقل ورواية"(٢).

ثم فصَّل الكلام في منهجه بقوله: "وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول، دون أن أعيدَ ذِكْرَ ما في كلِّ باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب الّذي هذا شرحه، وأرتِّب الكلام في علل الأصول على السّؤال والجواب، ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كلَّ حرف، ومن قرأ به وعلته وحُجَّة كلِّ فريق، ثم أذكر اختياري في كلِّ حرفٍ، وأنبِّه على علَّة اختياري لذلك"(٣).

وهذه النُّصوص الثّلاثة تغني عن التفصيل في الكلام عن الكشف، فقد عرَّف مكّيّ بكتابه ومنهجه، وأشار –في موضع آخر– إلى مبدأ اعتمده في كتابه وهو عدم التّكرار، يقول: "قد ذكرنا في سورة البقرة من وجدنا ممّن قرأ في كلِّ حرف من الصّدر الأوّل، ولستُ آخذُ ذلك في كلِّ القرآن ولا في كلِّ حرف، إلا عن تطوّلٍ كثير، فيطول لذلك. وأنا أقتصر على ذكر القُرَّاء المشهورين فقط في باقي القرآن، إلا أن نجد نصًّا على قراءة النّبيّ (عليه السّلام)، أو قراءة أصحابه (رضي الله عنهم)، فنذكر ذلك لا غير، وما لم نجد فيه شيئًا اكتفيتُ فيه بذكر القُرَّاء المشهورين، فاعلم ذلك، وكلُّ ما تقدَّم الكلام فيه، والعلل في قراءته، من الأصول، وغير ذلك من الحروف، نستغني بذكره متقدِّمًا عن إعادته، فذلك أخصر... ذلك كلُّه من شرط هذا الكتاب"(٤).

٧. الإبانة عن معاني القراءات، لمكّيّ القيسيّ:

---

(١) الكشف ١/٣-٤.

(٢) الكشف ١/٦.

(٣) الكشف ١/٤-٥.

(٤) الكشف ١/٣٣٤.

كتاب مختصر يُعنى بالقراءات بوصفها موضوعًا، وليس في الاحتجاج للقراءات، إلاّ ما ذكره في نهايته عمَّا رُويَ من أحرفٍ في سورة الفاتحة من السَّبعة وغيرهم(١).

يقول مكّيّ عنه: "هذا كتاب أبيِّنُ فيه... معاني القراءات وكيفيتها، وما يجب أن نعتقد فيها، مع ما يتّصل بذلك من فوائد وغرائب معانيها... جعلته متّصلاً بكتاب: الكشف عن وجوه القراءات فبه تتمّ فائدة كتاب الكشف، وأفردته لمن يرغب في نسخه على انفراده دون كتاب الكشف"(٢). لكنَّه –في الكشف– يشير إليه بكلام يختلف بعض الشّيء عنه. يقول: "وقد كنتُ أَلَّفتُ كتابًا مفردًا في معاني القراءات السّبع المرويّة عن النّبيّ (صلّى الله عليه وسلّم)، والجواب عمَّا يمكن السّؤال فيها، وبيّنتُه بيانًا شافيًا معللاً، فأغناني ذلك عن أن أعيده في هذا الكتاب اختصارًا وإيجازًا. لكن يجب لمن كتب هذا الكتاب (الكشف) أن يجعله جزءًا في آخره"(٣).

والّذي أراه أن يكون في بداية الكشف وليس في آخره؛ فقد تحدَّث –في الإبانة– عن موضوعات موطِّئة وممهدة للاحتجاج للقراءات، وليس مكانها في نهاية الاحتجاج للقراءات، فقد تحدَّث عن الأحرف السّبعة، ومعناها، وما يتّصل بها، وعن سبب اختلاف القراءة في ما يحتمله خطّ المصحف، وأسباب اختلاف القراءات، وشروط صحَّة القراءة وغيرها من الموضوعات الّتي اعتيد وضعُها في بداية كتب احتجاج القراءات.

٨. الموضح في تعليل وجوه القراءات السّبع، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدويّ (٤٤٠هـ):

كتاب موجز من كتب تعليل القراءات والاحتجاج لها، يقول صاحبه في سبب تأليفه: "وقد سألني سائلون أن أمْلي عليهم كتابًا مختصرًا في شرح وجوه القراءات والاعتلال على الرّوايات بغاية الاختصار وحذف التطويل والتّكرار، وأن أجعل ذلك

---

(١) ينظر الإبانة عن معاني القراءات ٧٣–٨١.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات ١.

(٣) الكشف ١/٥.

شرحًا للكتاب المختصر في القراءات السّبع الّذي كنتُ ألّفتُه وسمَّيتُه بكتاب (الهداية)"(١).

إذًا فكتاب الموضح شرح لكتاب مختصر في ذكر القراءات، وهو مختصر لا يميل إلى الإطالة.

ثم –بعد ذلك– تحدَّث عن طبيعته وكيفية كتابته ومصادره، يقول: "وجعلتُ هذا الكتاب إملاءً على حسب الإمكان... واعتمدتُ في ما أورده في هذا الكتاب على أقاويل العلماء المتقدّمين المسطورة في كتبهم وما أخذناه لفظًا عن حذَّاق شيوخنا... ممّا حذفنا أسانيده رغبة في الاختصار"(٢).

بعدها اعتذر إنْ أخطأ وزلَّ، يقول: "وإلى الله أرغب في العصمة من الزّلل، والتّوفيق من القول والعمل، بعد الاعتذارِ من تقصير إن وقع، إذ الصّواب مع عدم العصمة لن يَكمَل، وإذ كان كتابنا هذا إملاءً على حسب الإمكان من غير تأمّل ولا انفراد"(٣).

وممّا يُلاحظ على كتابه غير ما ذكره:

١. ابتدأ كتابه بالأصول، ثم عرَّج على الفرش.
٢. عدم الالتزام بمنهج واحد في ما يخصّ ذكر أسماء القُرَّاء، فتارة يذكر القراءة وقارئها، وتارة يكتفي بذكر القراءة من دون القارئ.

٩. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقوليّ (المُلقَّب بجامع العلوم النَّحويّ) (٥٤٣هـ):

يقول المؤلِّف في مقدِّمة كتابه: "أمَّا بعد: فإنَّ هذا الكتاب مؤلّف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المرويّة عن الأئمة السّبعة، الّذين يُقتدى بهم في درس القرآن والأخذ عنهم. ألَّفتُه وهذَّبتُه وحبَّرته، لينتفع به المسلمون"(٤).

---

(١) الموضح ٩١.

(٢) الموضح ٩١.

(٣) الموضح ٩٢.

(٤) كشف المشكلات ١٦٥/١.

ومن عنوان الكتاب ومقدِّمة المؤلِّف الموجزة يتّضح أنَّ الكتاب يتضمّن شقين: أحدهما: إعراب القرآن، والآخر: بيان علل القراءات، لذا فعلل القراءات والاحتجاج لها كانت ضمن حديثه عن المسائل الّتي يتناولها.

والملاحظ على الكتاب أنَّه:

١. لم يبدأ بفرش الحروف؛ لأنَّه لم يكن خالصًا للاحتجاج كما ذكرنا.
٢. تحدَّث عن إعراب القرآن بدءًا من سورة الفاتحة إلى آخر سورة في القرآن متناولاً الآيات الّتي فيها أوجه إعرابية مختلفة وإيضاح المشكل منها، محدِّدًا الاختلاف بين القُرَّاء في الآيات الّتي فيها قراءات.
٣. لم يقتصر على ذكر القُرَّاء السّبعة بل تعدَّى ذلك إلى ذكر الشّواذ أحيانًا.
٤. لم يُعْنَ -في أغلب الأحيان- بذكر أسماء القُرَّاء، فيذكر مثلاً: بالرّفع، والنّصب، أو: قرئ بالرّفع والنّصب، وأحيانًا يذكر: قراءة فلان بالرّفع أو غير ذلك.
٥. جمع كثيرًا من الآراء النَّحويّة وناقشها نقاشًا علميًا مرجِّحًا ما يراه راجحًا ومبطلاً ما يراه غير ذلك.

١٠. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء محمّد بن أبي المحاسن الكرمانيّ (بعد٥٦٣هـ):

يقول المؤلِّف في مقدِّمة كتابه: "أمَّا بعد: فإنِّي ألَّفتُ هذا الكتاب على بيان معاني القراءة عن القُرَّاء السَّبعة. وأبديتُ رغبة وقمتُ في تحصيلها بما يليق بها في تأويلها من دلائلها وترتيبها ورسومها وتهذيبها، ليسهل ضبطها ومعرفة لفظها، والوقوف على دقائقها من حفظها"(١). والملاحظ على الكتاب أنَّه:

١. لم يقتصر على السَّبعة، بل تعدَّى ذلك إلى غيرهم من القرَّاء كيعقوب، وغيره.
٢. لم يبدأ بالأصول، إذ بدأ بفرش الحروف بدءًا من سورة الفاتحة إلى آخر سور القرآن.
٣. لم يكن مطوّلاً ولا موجزًا جدًّا، إلا أنَّه أقرب للإيجاز منه للتّطويل.
٤. لم يلتزم منهجًا واحدًا بذكر قارئ الحرف الّذي يذكره، فتارةً يذكره، وتارةً لا يذكره.

---

(١) مفاتيح الأغاني ٩١.

١١. الكتاب الموضَح في وجوه القراءات وعللها، لأبي عبد الله نصر بن عليّ المعروف بابن أبي مريم (بعد٥٦٥هـ):

قال المؤلِّف في مقدّمة كتابه ذاكرًا سبب تأليفه ومنهجه: "وبعد: فإنِّي لمَّا جمعت كتابي الموجز الموسوم بالمنتقى في شواذ القرأة، سألني قوم لِما أعجبهم من كثرة جدواه مع قلَّة حجمه، وعظم نفعه مع صغر جِرمه، أن أجمع لهم كتابًا يشتمل على وجوه قراءات القُرَّاء المشهورين؛ إذ كانت حاجة النّاس إليها أكثر، واهتمامهم بها أوفر، وأن أسلك طريق الاختصار فيه، وأنقادَ لباعثِ الإيجازِ وداعيه، وأن أجعل كلامي فيه أشدَّ انحيازًا إلى جهة التّلخيص والإيضاح، وأكثر انتظامًا في سلك الإبانة والإفصاح"(١).

ثم ذكر من تناولهم في كتابه بقوله: "وفيه قراءات ثمانية من أئمة القرَّاء ومشاهير العلماء، وهم الّذين عَلَت في هذا الفن أقدامهم، وانصرفت إلى إتقانه أعمارهم وأيامهم، وبعدت فيه غاياتهم، ورُفِعت به في الإسلام راياتهم"(٢)، إذ إنَّه ذكر حروف السَّبعة، مضيفًا حرف يعقوب، معلِّلاً ذلك بقوله: "وإنَّما أُلحِقَ يعقوب بهؤلاء السّبعة أخيرًا لكثرة روايته وحسن اختياره ودرايته"(٣).

أمّا مذهبه النّحويّ، وتأثّره بالعلماء، فقد أوجز ذلك بقوله: "ونحوتُ فيه المختار من طرق نحاة البصرة ومذاهبهم، واستنرتُ في ما أوردتُ بأضواء كواكبهم، ولم أَعْدُ في جلِّ ما ذكرته أو كلِّه قول أبي عليٍّ الفارسيّ رحمه الله، مما أودعه الحُجَّة وغيرها من كتبه، ولم أعدل عن طريقته ومذهبه، وسمَّيته الكتاب المُوضَحَ، إلا أنِّي أوجزتُ المقالة. وتجنبتُ الإطالة"(٤)، لكنَّه أوَّل ما خالف به أبا عليٍّ في حجَّته أنَّه أضاف قراءة يعقوب إلى السَّبعة الّذين اقتصرت عليهم حُجَّة أبي عليٍّ. هذا من جانب، ومن جانب آخر ابتدأ ابن أبي مريم كتابه بالأصول الّتي لم يذكرها أبو عليّ، جاعلاً إيّاها

---

(١) الكتاب الموضح ١/١٠٠.

(٢) الكتاب الموضح ١/١٠٢.

(٣) الكتاب الموضح ١/١٠٣.

(٤) الكتاب الموضح ١/١٠٣-١٠٤.

في عشرة فصول فيها ذِكْرُ أئمة القُرَّاء الثّمانية وأسمائهم وكناهم، وذكر رواتهم والرّاوين عنهم، وفصول في الإدغام والإمالة، والوقف، وغيرها من الفصول الّتي لم يتطرّق إليها أبو عليّ. ثم –بعد ذلك– انصرف إلى فرش الحروف سورةً سورةً.

١٢. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع، لأبي محمّد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدّمشقيّ (٦٦٥هـ):

كتاب شرح فيه مؤلفه متن الشّاطبية المشهورة المعروفة بـ(حرز الأماني) للإمام أبي القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشّاطبي (٥٩٠هـ)، وهي قصيدة مشهورة ضبط فيها صاحبُها القراءات السَّبع، يقول عنها أبو شامة: "نَبَغَتْ في آخر الدَّهر أعجوبة لأهل العصر، فنبذ النّاس سواها من مصنَّفات القراءات، وأقبلوا عليها لما حوت من ضبط المشكلات وتقييد المهملات، مع صغر الحجم وكثرة العلم"(١).

وفي سبب تأليفه كتابه قال: "وهي أوَّل مصنَّف وجيز حفظته بعد الكتاب العزيز، وذلك قبل بلوغ الحلم وجريان القلم، ولم أزل من ذلك الزّمان إلى الآن طالبًا إتقان معرفة ما احتوت عليه من المعاني، وإبراز ما أُودِع في ذلك الحرز من الأماني، وكلّ حين ينفتح لي من فوائدها باب، ومن معانيها ما لم يكن في حساب"(٢).

والملاحظ على الكتاب أنَّه:

١. يكاد يكون في قسمين: أحدهما: في الأصول، أخذ ما يقارب نصفه، والآخر: في الفرش.
٢. يذكر البيت من الشّاطبية، وبعده شرحه بحسب السّور والآيات.
٣. لم يلتزم بذكر اسم القارئ مع القراءة الّتي يذكرها فتارة يذكره، وتارة لا يذكره.
٤. أقرب إلى الإطالة منه إلى الإيجاز، لكنه لا يُعدُّ من المطوَّلات.

المبحث الثالث

---

(١) إبراز المعاني ٨.

(٢) إبراز المعاني ٨.

أُصُولُ الاحتجاج

أصول النَّحو هي "أدلَّة النَّحو الّتي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أنَّ أصول الفقه أدلَّة الفقه الّتي تفرَّعت عنها جملته وتفصيله"(١)، وعرَّفها السّيوطيّ بأنَّها "علم يبحث فيه عن أدلّة النّحو الإجماليّة من حيث هي أدلّتُه وكيفيةُ الاستدلالِ بها وحال المُسْتدل"(٢)، واختصر يحيى الجزائريّ تعريف أصول النَّحو فجعلها "دلائله الإجماليّة، وقيلَ: معرفتها"(٣). وفائدته –كما يذكر أبو البركات الأنباريّ– "التّعويل في إثبات الحكم على الحُجَّة والتّعليل، والارتفاع عن حضيض التّقليد إلى يفاع الاطِّلاع على الدَّليل"(٤).

وهذه الأدلّة هي: السّماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال(٥)، وألحق ابن السّرّاج بها العلّة(٦).

١. السّماع:

السّماع –في اللّغة– ما سمعتَ به فشاع، وتكلَّم به النّاس(٧)، أي إنَّه يُعنى بالمنطوق من الكلام، وعلى هذا يكون السّماع من أهم وسائل معرفة اللّغة.

وأمَّا في الاصطلاح فهو الكلام "العربيّ الفصيح المنقول النّقلَ الصّحيحَ الخارجَ عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكُثرة"(١). وعرّفه السّيوطيّ بأنَّه "ما ثبت في كلام من يُوثق

---

(١) لمع الأدلة ٨٠، وينظر شرح المقدمة المحسبة ١/٨٨–٩١، وفي أدلة النحو ١١–١٢.

(٢) الاقتراح ٢١.

(٣) ارتقاء السيادة ٣٥.

(٤) لمع الأدلة ٨٠.

(٥) ينظر الخصائص ١/١١٧، ١٨٩، ٢٥١، ولمع الأدلة ٤٥، ٨١، والاقتراح ٢١، وارتقاء السيادة ٣٥، إذ كان هناك خلاف في عدِّ هذه الأدلة، إذ عدَّها ابن جني ثلاثة: سماع، وإجماع، وقياس، وعدَّها أبو البركات ثلاثة أيضًا وهي: نقل، وقياس، واستصحاب، واتفق السيوطي، ويحيى الجزائري على أنَّها أربعة: سماع، وإجماع، وقياس، واستصحاب.

(٦) ينظر الخصائص ١/١٧٣–١٧٤.

(٧) ينظر لسان العرب (سمع) ٨/١٦٢–١٦٣.

بفصاحتِهِ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه (صلّى الله عليه وسلّم)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر"(٢).

والسَّماع أصلٌ مهمٌ اعتَمد عليه اللّغويون والنُّحاة من بصريّين وكوفيّين، فكان الأساس الّذي استندوا إليه في تثبيت القواعد، فهو الخطوة الأولى الّتي سبقت القياس، لذا كان هناك اتفاق على أنَّ السَّماع أصل، والقياس قائم عليه(٣).

والسّماع –في مجال اللّغة– "وثيق الصّلة بالرّواية الأدبيّة، والنَّص القرآنيّ وقراءاته، وكذلك الحديث الشّريف باعتبارها جميعًا نصوصًا يُعتمد في نقلها على السّماع والرّواية اللّذين عُرِفا بمعناهما العلميّ –في مجال اللّغة– في مرحلة تالية للرّواية في مظاهرها الأخرى"(٤).

ولأنّ القراءات القرآنية سُنَّة متَّبعة يأخذُها الخلف عن السّلف، ولأنّ جلَّ القُرَّاء من أوائل رواة اللّغة من أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، ويحيى بن يعمر، وعيسى بن عمر، وأبي عمرٍو بن العلاء، نجد أنَّ السَّماع في اللّغة كان معتمدًا –في أوّل نشأته– على أولئك الرُّواة القرَّاء(٥).

ومن مظاهر اعتداد القُرَّاء بالسَّماع قول أبي عمرٍو: "لولا أن ليس ليَ أن أقرأ إلا بما قد قُرِئ لقرأتُ حرفَ كذا وكذا"(٦). أمَّا السِّيرافيّ فيقول: "وكان أبو عمرٍو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها"(٧)، وهو "من الأعلام في القرآن وعنه أخذ يونس بن

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، وينظر لمع الأدلة ٨١، ونظرية الأصل والفرع في النّحو العربي ١٤٣-١٤٤.

(٢) الاقتراح ٣٦، وينظر ارتقاء السيادة ٤٧.

(٣) ينظر الدراسات اللغوية عند العرب ٣٤٢.

(٤) القياس النَّحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ١١-١٢.

(٥) ينظر القياس النَّحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ١٤.

(٦) تاريخ مدينة دمشق ١٠٥/٦٧، وتهذيب الكمال ١٢٤/٣٤.

(٧) أخبار النحويين البصريين ٢٥-٢٦، وينظر أخبار النحويين ٢٨.

حبيب، والرِّواية عنه في القراءة والنَّحو واللّغة كثيرة"(١). ولهذا قال أبو حيَّان: أبو عمرٍو "لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)"(٢).

يقول الأزهريّ: "وليس كلُّ لسان يطوّع لما يطوّع له لسان أبي عمرٍو؛ لأنَّ صيغةَ لسانِه صارت كصيغة ألسنة العرب الّذين شاهدهم وألِف عادتهم"(٣).

أمَّا الكسائي فقد أكَّد اعتماده على السّماع في قراءته بقوله: "إنَّما نقرأ كما أُقرِئنا"(٤).

القراءات القرآنية مصدر من مصادر السّماع، فضلاً عن أنّ بعض القُرَّاء هم من الرُّواة. فما ورد في كتب الاحتجاج من آيات، وقراءات، وأحاديث، ونصوص شعريّة؛ خيرُ دليلٍ على أنَّها اعتمدت السّماع في الاحتجاج للقراءات.

ولأنّنا سنتطرق إلى موضوع الشّاهد النّحويّ وما فيه من النّصوص المسموعة، سنكتفي –هنا– بالإشارة إلى ما ورد من لغات العرب بوصفها من مصادر السّماع الّتي اعتُمِدت في الاحتجاج.

بدءًا أقرَّ ابن خالويه بأنَّ "اللّغة سماعٌ وليست قياسًا"(٥)، وهو ما أكَّده صاحب الحُجَّة في القراءات السّبع من "أنَّ اللّغة لا تُقاس، وإنَّما تؤخذ سماعًا"(٦). وهذا يدلُّ على أنَّ السّماع هو الأصل الأوَّل من أصول النّحو، فاللّغة تُروى رواية، ولا تُؤخذ قياسًا.

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٢٨.

(٢) البحر المحيط ٣٠٢/١.

(٣) القراءات وعلل النّحويين ٤٧/١.

(٤) حُجَّة القراءات ٣٥٣.

(٥) إعراب القراءات السبع ٣٢٦/١.

(٦) الحُجَّة في القراءات السبع ١٧٦.

وفي تعارض السَّماع والقياس في حكم من الأحكام ذهب أبو عليّ النّحويّ إلى أنَّ الرِّواية إذا جاءت "لم تُرد بالقياس"(١)، وفصَّل –في ذلك– المازنيّ، وابن جنّي، من أنَّ السّماع والقياس إذا تعارضا نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره(٢).

ولا تخلو كتبُ الاحتجاجِ من رواية النَّصّ اللّغوي مسندًا برواته سواء أكان عن الشّيوخ، أم عن القرَّاء الّذين رووا اللّغة، أم عن الأعراب أو العرب، وهو ما اعتمده الأزهريّ متأثرًا –في رأيي– بمنهجه في التّأليف المعجميّ المعتمِد على ذكرِ الرِّواية مسندةً وموثقةً، وابن خالويه، وأبو عليّ النّحويّ المعاصران لبعض الشّيوخ الّذين شاهدوا عرب البوادي وعاصروهم، ومن ذلك قول الأزهريّ: "وأخبرني المنذريّ عن اليزيديّ قال: سمعت أبا حاتم يقول في قوله: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ الكهف٢٥ كأنَّه قال: ليست مشهورة"(٣).

أمَّا ابن خالويه فيقول: "حدّثني ابن مجاهد عن السِّمَّريّ (٢٧٧هـ) عن الفرَّاء قال: سألت امرأةٌ من الأعراب زوجَها عن ابنِه فقال: ويْأنه وراء الحائط، ومعناه ألا ترينه، وألم تري أنَّه وراء الحائط"(٤).

وممَّا أورده أبو عليّ النّحويّ "ما رواه محمّد بن السَّرِّي عن أحمد بن يحيى عن سلمة قال: سمعت الفرَّاء يحكي عن الكسائي أنَّه سمع من يقول: اسقني شربة مًا يا هذا، يريد: شربة ماءٍ، فقصر"(٥).

ووُصِفت بعض اللّغات بأنَّها الأجود(٦)، والجيّدة(١)، والأحسن(٢)، والأكثر(٣)، والأتمّ(٤)، والأعرف(٥)، والمعروفة(٦)، والفصيحة(٧)،   ولغة

---

(١) الحُجَّة للقراء السبعة ٧٩/٢، وينظر ٢٧٨/٥، ٤٦٧.

(٢) ينظر الخصائص ١١٧/١.

(٣) القراءات وعلل النحويين ٣٣٧/١، وينظر ١٨٣.

(٤) إعراب القراءات السبع ١٨١/٢.

(٥) الحُجَّة للقراء السبعة ٢٤٥/٤-٢٤٦، وينظر ٦٥/١، ٨٦، ٢٨٩، ١٧٦/٢، ٣٣٤، ٢٣/٥، ١٤٧، ٣٦٢، ٣٤٩/٦.

(٦) ينظر القراءات وعلل النّحويين ٣٤٠/١، والحُجَّة للقُرَّاء السبعة ١٣/٥.

ولغة فصحاء العرب(٨)، والمشهورة(٩)، والمستقيمة(١٠)، والأشيع(١١)، والأفشى، والفاشية(١٢)، والمستعملة(١٣)، والمسموعة(١٤)، وليست بالجيّدة(١٥)، وليست بالكثيرة(١٦)، والضّعيفة(١٧)، والقليلة(١٨)، والرديئة(١٩)، والقبيحة(٢٠)، والأقبح(٢١)،

---

(١) ينظر القراءات وعلل النّحويين ١/٩٠، والكتاب الموضح ٣/١٠٩١.

(٢) ينظر القراءات وعلل النّحويين ١/١٤٢، والحُجَّة للقُرَّاء السبعة ٢/٣٩٩.

(٣) ينظر القراءات وعلل النّحويين ١/١٤٢، والحُجَّة للقُرَّاء السبعة ٢/١٧٠، ٥/١٤.

(٤) ينظر القراءات وعلل النّحويين ٢/٥٣٤.

(٥) ينظر حُجَّة القراءات ١٤٠.

(٦) ينظر القراءات وعلل النَّحويين ١/٣٨٧.

(٧) ينظر إعراب القراءات السبع ١/١٤٥.

(٨) ينظر إعراب القراءات السبع ٢/٣٦.

(٩) ينظر إعراب القراءات السبع ١/١٥٧، والكشف ٢/٢٦، والكتاب الموضح ٢/١٠٠٠.

(١٠) ينظر إعراب القراءات السبع ٢/٤٠.

(١١) ينظر الحُجَّة للقُرَّاء السبعة ٢/١٧٦، ٥/١٤.

(١٢) ينظر الحُجَّة للقُرَّاء السبعة ٥/١٤، والكشف ١/٣٠٣، ٢/٢٦، ٢٣٩.

(١٣) ينظر الكشف ٢/٢٦، ٢٣٩.

(١٤) ينظر الموضح ٣٣٢.

(١٥) ينظر القراءات وعلل النحويين ١/٩٠، وإعراب القراءات السبع ٢/٣٣١.

(١٦) ينظر القراءات وعلل النحويين ٢/٦٣٣، والحُجَّة للقراء السبعة ٤/٢٤٦.

(١٧) ينظر الكتاب الموضح ١/٣٣٨.

(١٨) ينظر الحُجَّة للقراء السبعة ٢/١٧٣، ٤/٤١٣، والكتاب الموضح ٢/٩٠٩.

(١٩) ينظر القراءات وعلل النحويين ١/٩١.

(٢٠) ينظر الكتاب الموضح ٢/٩٠٩.

(٢١) ينظر الحُجَّة للقُرَّاء السّبعة ٢/١٧٣.

والشّاذّة(١)، والخارجة عن القياس(٢). وهذا يدلُّ على إدراكهم مستويات اللّغات الّتي وردت واستُعمِلت، فليست كلّها بمستوًى واحد، بل هناك التّدرّج الواضح بين الأجود والجيّدة، والشّاذَّة، وبين هذا وذاك لغات استُعمِلت وعُرِفت بين القبائل، لكنَّ استعمالها محكوم عليه نظرًا إلى القبيلة الّتي استعملتها، أو إلى الّذي تكلَّم بها، أهو ضمن عصر الاحتجاج أم لا؟ وهو ما أشار إليه ابن جنّي في باب تداخل اللّغات وكلُّها حُجَّة(٣).

٢. القياس:

القياس –في اللّغة– مأخوذ من قولنا: قاس الرّجل الشّيء يقيسه قيسًا، واقتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره على مثاله(٤).

وفي الاصطلاح عرَّفه الرُّماني بأنَّه "الجمع بين أوَّل وثانٍ يقتضيه في صحَّة الأوَّل صحَّة الثّاني وفي فساد الثّاني فساد الأوَّل"(٥).

وعرَّفه أبو البركات الأنباريّ بأنَّه حَمْلُ فرع على أصل بعلَّة، أو إجراء حكم الأصل على الفرع، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، أو اعتبار الشّيء بالشّيء بجامع، أو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(٦).

إذًا فالقياس ما هو "إلا محاكاتنا للعرب في طرائقهم اللّغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، ولن تتمّ لنا هذه المحاكاة إلا إذا أخذنا بالقواعد اللّغويّة والنّحويّة والصّرفيّة الّتي وضعها مؤسسو النّحو بعد استقرائهم الكلام العربيّ الأصيل في فصاحته وعروبته على اختلاف القبائل المتكلّمة به وتعدّد مساكنها وتنوّعها"(٧).

---

(١) ينظر إعراب القراءات السبع ٣٦/٢، والكتاب الموضح ١٠٩٢/٣، ١٣٨٢.

(٢) ينظر الحُجَّة للقُرَّاء السبعة ٣٧٩/٤.

(٣) ينظر الخصائص ١٠/٢.

(٤) ينظر لسان العرب (قيس) ١٨٧/٦.

(٥) الحدود في النحو ٦٦.

(٦) ينظر الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، ولمع الأدلة ٩٤، وهو ما نقله عنه السيوطي في الاقتراح ٧٠، ويحيى الجزائري في ارتقاء السيادة ٦١.

(٧) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٢٢.

ومثلما لا تُؤخذ اللّغة كلُّها بالسَّماع، كذلك لا تُؤخذ كلُّها بالقياس، يقول ابن جنّي: "ثم لمَّا تجاوزوا ذلك إلى ما لا بُدَّ من إيراده ونصّ ألفاظه التزموا (وألزموا) كلفته، إذ لم يجدوا منها بدًّا ولا عنها منصرفًا، ومعاذ الله أن ندَّعي أنَّ جميع اللّغة تُستدرك بالأدلَّة قياسًا، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبَّهنا عليه"(١).

وللقياس أربعة أركان: أصل، وهو المقيس عليه، وهو النَّصّ المسموع الموثوق به، وفرع، وهو المقيس، وهو ما ليس بمسموع، وعلَّة جامعة، وحكم(٢).

تقول الدّكتورة خديجة الحديثيّ: "فلمَّا كانت المائة الرَّابعة استتبّ القياس وبلغ ذروة مجده على يدي أبي عليّ الفارسيّ وتلميذه ابن جنّي اللّذين نهضا به نهضة لم يحظَ بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتّى اليوم"(٣)، فهو الّذي يقول: "أُخطِئُ في خمسين مسألة في اللّغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"(٤).

ونجد أنّ اثنين من القُرَّاء السَّبعة هم من أعمدة النَّحو الّذين اعتمدوا القياس ووسّعوا الأخذ به، فأبو عمرٍو بن العلاء "كان يأخذ بالاطِّراد في القواعد ويتشدَّد في القياس"(٥)، وعندما سُئِل عمَّا يخالفه من كلام العرب الموثوق بهم "قال: أعمل على الأكثر، وأسمِّي ما خالفني لغات"(٦).

أمَّا الكسائي فكان من أشهر نحاة الكوفة وأكثرهم توسعًا في القياس واعتمادًا عليه، فهو القائل:(٧)

إنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَع   وَبِهِ فِي كُلِّ أمْرٍ يُنْتَفَع

---

(١) الخصائص ٤٣/٢.

(٢) ينظر لمع الأدلة ٩٤، والاقتراح ٧١، وارتقاء السادة ٦٢.

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٣١، وينظر القياس في النحو العربي ١٦٤-١٦٥.

(٤) نزهة الألباء ٢١٧، وينظر أبو علي الفارسي ٢٧.

(٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٢٧.

(٦) طبقات النحويين واللغويين ٣٤، وينظر مدرسة البصرة ٢٤٤.

(٧) تاريخ بغداد ٤١٠/١١، والوافي بالوفيات ٥١/٢١.

فقد قاس على كلام الّذين منع البصريّون الأخذ بلغتهم حتَّى عدّوه مفسدًا للنّحو، يقول الفرَّاء: "وزعم الكسائي أنَّه سمع: ما يفعل هذا إلا خصِّيْصاء القوم، قال: وكذلك: فَيْضوضاءُ بينهم، فسمع في هذا المدَّ والقصر، وأجاز المدَّ فيه على القياس"(١).

ومن النّماذج المقيسة قياس أبي عليّ النّحويّ كسر نون التّوكيد الثّقيلة المتّصلة بالفعل المضارع المتّصل بألف الاثنين على كسر نون المثنّى، يقول: "وإنَّما كُسِرت الشّديدة بعد ألف التّثنية في نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ يونس٨٩(٢) لوقوعها بعد ألف التّثنية، فأشبهت الّتي تلحق الألف في (رجلان)، و(يفعلان) لما كانت زائدة مثلها، وداخلة لمعنًى لدخولها"(٣). فالمقيس هو نون التّوكيد الثّقيلة، والمقيس عليه نون المثنّى، والحكم هو كسر النّون، والعلَّة الجامعة وقوعهما بعد ألف، وزيادتهما، ودخولهما لمعنًى.

واختلف علماء النَّحو في المقيس عليه، وفي ما يجب توافره من شروط لكي يُعتمد في القياس عليه(٤). وممَّا وجدته اشتراط أبي عليّ النّحويّ، وابن أبي مريم الكثرة، يقول أبو عليّ: "وليس هذا بالكثير، ولا ممّا ينبغي القياس عليه"(٥)، و"إنَّ ذلك في القلّة بحيث لا يسوغ القياس عليه"(٦)، ويقول ابن أبي مريم: "وأمثال ذلك من القلَّة بحيث لا يجوز القياس عليه فهي شاذَّة"(٧).

فالكثرة شرط مهم يجب أن يتوافر في المقيس عليه، وهو مذهب أغلب النُّحاة، لكنَّ مكّيًّا اشترط شرطًا آخر في المقيس عليه، يقول: "فبعيد أن يُقاس على الضّعيف البعيد

---

(١) المنقوص والممدود ١٦.

(٢) قراءة ابن عامر (تَتْبَعَانِّ) مخففة التاء الثانية مشددة النون، والباقين (تَتَّبعانِّ) مشددة التاء والنون. ينظر البديع ١٣٦.

(٣) الحُجَّة للقُرَّاء السّبعة ٢٩٣/٤.

(٤) ينظر الاقتراح ٧٢، وارتقاء السيادة ٦٢-٦٣.

(٥) الحُجَّة للقُرَّاء السبعة ٢٤٦/٤، وينظر ١٤٣/٢، ٤١٣/٤.

(٦) الحُجَّة للقُرَّاء السبعة ٤٢٤/٦.

(٧) الكتاب الموضح ١٣٨٢/٣.

الوجه"(١)، أي إنَّ الكثرة ليست وحدها المشترطة، فالاطِّراد في الاستعمال يجب أن يتوافر –أيضًا– لكي يصحَّ القياس على النَّصِّ المسموع.

أمَّا العلَّة، فهي –في اللّغة– المرض، وصاحبها معتل، وعليل، وقد تأتي بمعنى السّبب(٢).

وفي الاصطلاح عرفها الجرجانيّ بأنَّها "ما يتوقّف عليه وجود الشّيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"(٣).

وهي الرُّكن الرّابع من أركان القياس، وقد كثر الحديث عنها، وشغلت علماء اللّغة والنّحو حتّى "أخذ النُّحاة منذ عصر الخليل بمبدأ العليَّة، فكلُّ حكم يُعلَّل، وكلُّ ظاهرة نحويّة أو لغويّة، كليَّة أو جزئيَّة، لا بُدَّ لها من علَّة أوجدتها... وكلُّ نحويٍّ –في ما بعد– يحاول أن يجري ملكاته الذهنيّة ومواهبه العقليّة في استنباط علل جديدة لم يعلِّل بها السّابقون"(٤).

ولم يكتفِ النُّحاة بذلك، بل ذهبوا إلى المغالاة "في التفنّن بالتّعليل والتّأويل، واصطناع الحجج والبراهين في سبيل دحض التّعليلات الّتي جاء بها غيرهم"(٥). ووصل الأمر إلى عدِّ ابن السَّرَّاج العلَّة أحد أصول النّحو، تقول الدّكتورة خديجة الحديثيّ: "أمَّا العلَّة الّتي اعتبرها ابن السّرّاج أصلاً من أصول النّحو، ودليلاً من أدلّته فليس عَدُّه إيَّاها من أدلَّة النّحو صحيحًا، فليست العلَّة أصلاً من أصول الفقه ولا أصلاً من أصول النّحو، إنَّما هي ركن من أركان أحد الأصول وهو القياس"(٦).

---

(١) الكشف ٣٧٥/٢.

(٢) ينظر العين ٨٨/١، والصحاح (علل) ١١٧٣/٥-١١٧٤، ولسان العرب (علل) ٤٦٩/١١.

(٣) التعريفات ٢٠١.

(٤) العلَّة النَّحوية تاريخ وتطور ١٠.

(٥) العلَّة النحوية تاريخ وتطور ١٧.

(٦) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ١٢٨، وينظر الخصائص ١٧٣/١-١٧٤.

يقول الأزهريّ: "رُوي عن أبي عمرٍو أنَّه سُئِل: لِمَ لَمْ تُجْرِ سبأ؟ فقال: لم أُجْرِ لأنِّي لا أدري ما هو، والعرب إذا سَمَّت بالاسم المجهول لم تجْرِه"(١).

أمّا أبو عليّ النّحويّ، وتلميذه ابن جنّي في القرن الرّابع الهجريّ فقد أكثرا من التّعليل بسبب غزوِ النّزعةِ المنطقيةِ الفكرَ الإسلاميَّ، وتأثّر العلوم بها، ومنها النّحو الّذي اعتمد القياس والتّعليل اعتمادًا كبيرًا، يقول ابن جنِّي: "أحسب أنَّ أبا عليٍّ قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثُلث ما وقع لجميع أصحابنا"(٢).

وقد قسَّم ابن جنّي المُعلَّل على قسمين: أحدهما: ما عُلِّل بعلَّة واحدة، وهي العلَّة البسيطة، وأرى تسميتها بالعلَّة المفردة، والآخر: ما كانت علَّته مركّبة من عدَّة أوصاف، اثنين فصاعدًا، وهي العلَّة المركّبة(٣).

وممّا ورد من العلَّة البسيطة حذف الألف من قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ النّبأ ١، يقول الأزهريّ: "وإنَّما خُفِّفت الألف ليكون فرقًا بينها إذا كانت خبرًا وبينها إذا كانت استفهامًا"(٤).

ومن العلل المركّبة علَّة عدم صرف (طوى) في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ طه١٢(٥)، وذلك للتّعريف، والتّأنيث، "وهما فرعان، لأنَّ التّنكير أصل، والتّعريف فرع عليه، والتّذكير أصل، والتّأنيث فرع عليه، فلمَّا اجتمع فيه علَّتان شُبِّه بالفعل"(٦).

---

(١) القراءات وعلل النحويين ٤٨٤/٢، والرواية مع بعض الاختلاف في إعراب القراءات السبع ١٤٧/٢.

(٢) الخصائص ٢٠٨/١.

(٣) ينظر الخصائص ١٧٤/١-١٨٠.

(٤) القراءات وعلل النّحويين ٧٤١/٢، وينظر الكشف ١٢٩/١.

(٥) قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع غير مصروفة، والباقين بصرفها، ينظر البديع ١٨٢.

(٦) الحُجَّة في القراءات السبع ٢١٥.

ومن هذا النَّصِّ يتّضح لنا اعتماد العلَّة القياسيّة، وهي العلل الثّواني، إذ كان من الممكن أن يكتفي باجتماع علَّتي التّعريف والتّأنيث، لكنَّه تجاوز ذلك إلى علَّة عدم منع صرف المعرفة، والمؤنّث، وهي أنّهما فرعان على الأصل.

ومن العلل المركَّبة من ثلاث علل علَّة إسكان (سبأْ) في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ﴾ النّمل٢٢(١)، إذ العلَّة –في ذلك– أنَّه "اسم مؤنَّث، وهو أثقل من المذكّر، ومعرفة، وهو أثقل من النّكرة، ومهموز، وهو أثقل من المرسل"(٢). ويلاحظ –هنا أيضًا– اعتماد العلَّة القياسيّة.

ومن مسالك العلَّة(٣) الّتي وجدتها في كتب الاحتجاج:

١. الإجماع: وهو أن يجمع أهل العربيّة على أنَّ علَّة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أنَّ علَّة تقدير الحركات في المقصور التَّعذُّر، وفي المنقوص الاستثقال. ومنه إجماعهم على أنَّ علَّة المجيء بنون الوقاية "ليبقى آخر الكلمة الّتي لحقتها هذه الياء على حاله من حركةٍ أو سكون أو واو أو ياء، ولا يتغيَّر، إذ لولا هذه النّون لانكسر ما كان قبل الياء من حرف صحيح وانقلب ما كان من حرف علَّة"(٤).

٢. النّص: وذلك بأن ينصَّ العربيّ على العلَّة، كنصّهم على عدم جواز وقوع البدل من الضّمير؛ "لأنَّ الياء والكاف في غاية الوضوح والبيان، فلا يحتاج إلى البدل والتّفسير"(٥).

٣. الإيماء: وذلك بأن يكون التّعليل مفهومًا من لازم مدلول اللّفظ وضعًا، ويُفهم التّعليل فيه من السّياق أو القرائن اللّفظية الأخرى. ومنه ما ذكره أبو عليّ النّحويّ في

---

(١) إسكان همزة (سبأ) قراءة ابن كثير، والفتح من دون تنوين قراءة أبي عمرو، والكسر مع التنوين قراءة الباقين. ينظر البديع ٢١٣.

(٢) الحُجَّة في القراءات السبع ٢٤٥.

(٣) ينظر تفصيل الكلام في مسالك العلَّة في لمع الأدلة ١٢٣، ١٢٤، والاقتراح ٩٥-١٠٢.

(٤) الكتاب الموضح ٢٧٢/١، وينظر ١٢٩٢/٣، والكشف ٣٨/١.

(٥) كشف المشكلات ٤٢٥/١، ويدخل في النص ما ذُكر من مواضع نصُّوا فيها على أنَّ علَّة كذا كذا.

علَّة بناء أسماء الأفعال، يقول: "ومثل ذلك قولهم: رويد، في أنَّه سُمِّي به الفعل فبُني ولم يلحق التّنوين"(١).

٤. الشّبه: هو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشّبه غير العلَّة الّتي عُلِّق عليها الحكم في الأصل. ومنها بطلان عمل (إنْ) المخفَّفة "عمل الفعل لمَّا خفَّفتها لزوال شبهها بالفعل من أجل التّخفيف"(٢).

٣. الإجماع:

الإجماع -في اللّغة- مأخوذ من جَمْعِ الشيء عن تفرقه، وتجمَّع القوم اجتمعوا من هنا وهنا(٣).

وفي الاصطلاح يُراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة(٤)، بشرط ألاّ "يخالف نصًّا أو قياسًا؛ إذ لم يرد أنَّهم معصومون ككلِّ الأمَّة وإنَّما هو منتزع من استقراء اللّغة"(٥).

فالإجماع -إذًا- "اتّفاق العرب أو النُّحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التّعبير"(٦).

وممَّا ورد من صور إجماع النَّحويين قول ابن خالويه: "وأجمع النَّحويّون على أنَّ (آل) أصله أهل فقلبوا الهاء همزة، وجعلوها مدّة، لئلا يجتمع ساكنان... والدَّليل على ذلك، أنَّك إذا صغَّرت (آل) قلت: أُهيل، ولا يجوز أُويل، ردُّوا إلى الأصل لا إلى اللّفظ"(٧).

---

(١) الحُجَّة للقراء السبعة ٥/٩٤-٩٥.

(٢) حُجَّة القراءات ٦٥٠.

(٣) ينظر لسان العرب (جمع) ٨/٥٣.

(٤) ينظر الاقتراح ٦٦.

(٥) ارتقاء السيادة ٥٥، وينظر الخصائص ١/١٨٩.

(٦) الشَّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه ١٢٦، وينظر ٤٣٣، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي ١٧٩.

(٧) إعراب القراءات السبع ٢/٢٥٠.

ومنه –كذلك– قول أبي زرعة: "إذا قلت: قم، واذهب، فالأصل: (لتقم) و(لتذهب) بإجماع النّحويّين"(١).

وممَّا استُعمِل للدّلالة على الإجماع: أهل العربيّة(٢)، وجميع النّحويّين(٣)، وما اجتمع عليه النّحويّون(٤)، وعامة النّحويّين(٥)، والنّحويّون(٦)، والاتّفاق(٧).

٤. استصحاب الحال:

الاستصحاب –في اللّغة– مأخوذ من استصحب الرّجلُ الرّجلَ إذا دعاه إلى الصُّحبة، وكلّ ما لازم شيئًا فقد استصحبه(٨).

أمَّا في الاصطلاح فهو "إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النَّقل عن الأصل"(٩)، أي إنَّ استصحاب الحال "إبقاء اللّفظ على ما يدلُّ عليه ظاهره، أو الجري في الاستعمال على ما هو الأصل، ما دام لم يقم دليل على تغيير اللّفظ عن هذا الظّاهر أو العدول في الاستعمال عن هذا الأصل"(١٠).

ومثَّل له أبو البركات الأنباريّ باستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء، حتّى يُبنى الاسم أو يُعرب الفعل، وعدّه من أضعف الأدلَّة، لا يجوز التّمسك به ما وجِد دليل آخر(١١).

---

(١) حُجَّة القراءات ٣٣٣.

(٢) ينظر القراءات وعلل النحويين ١/١٦٧، ٢/٥٦٠.

(٣) ينظر القراءات وعلل النحويين ١/١٣٧، ٢٨٩، ومفاتيح الأغاني ٢٣١.

(٤) ينظر القراءات وعلل النحويين ٢/٤٩٠.

(٥) ينظر الحُجَّة للقراء السبعة ١/١٥٨.

(٦) ينظر كشف المشكلات ١/١٥٣، ومفاتيح الأغاني ٣٤١.

(٧) ينظر إبراز المعاني ٦٨٣.

(٨) ينظر لسان العرب (صحب) ١/٥٢٠.

(٩) ارتقاء السيادة ٩٧، وينظر لمع الأدلة ٤١، والاقتراح ١١٣.

(١٠) مدرسة البصرة ٢٥٣، وينظر الشّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه ١٢٧، ٤٤٨.

(١١) ينظر لمع الأدلة ١٤١–١٤٢، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي ١٨٣.

واعتُمد استصحاب الحال أصلاً من أصول الاحتجاج؛ إذ كان يُعدُّ الدّعامة الّتي يستند إليها توجيه معظم القراءات القرآنيّة، فالآية القرآنيّة الّتي قُرِئت بوجهين –على سبيل المثال– يُحمل أحد وجهيها على الأصل، أما الآخر فهو على الفرع أو الدّليل الّذي يصرف الأصل. يقول المهدويّ في تاء (هيهات): التّاء "للتّأنيث، فهي محمولة على لفظها حتَّى يقوم الدَّليل على خلاف ذلك"(١)، ومن اعتداده باستصحاب الحال قوله: "وما جاء على الأصل فقد استغنى عن الاحتجاج"(٢)، وفي هذا دليل على قوَّة الأصل؛ إذ لا حاجة لمن جاء كلامه مستصحبًا حاله إلى حُجَّة أو دليل يبرهن فيهما على صحّته.

وممَّا ورد من الاعتداد باستصحاب الحال دليلاً من أدلَّة النّحو حركة لام الأمر، إذ إنَّها "مكسورة في الأصل، وإنَّما سكَّنها من سكَّنها إذا اتّصلت بحروف العطف"(٣). فالأصل الكسر، وحروف العطف دليل يصرفها عن الكسر إلى الإسكان.

أمَّا أبو زرعة فله رأي آخر، إذ إنَّه يرى "أنَّ أصلها السّكون، وإنَّما تُكسر إذا وقعت ابتداءً، فإذا كان قبلها حرف متّصل بها رجعت اللام على الأصل، وأصلها السّكون"(٤). فقد خالف إجماع النُّحاة على أنَّ أصل لام الأمر الكسر، وأنَّ الواو أو الفاء يصرفان الكسر إلى الإسكان، فالأصل –في نظره– الإسكان، وأنَّ الابتداء بها يصرفها إلى الكسر، ودخول الواو أو الفاء يرجعها إلى ما كانت عليه في الأصل.

ومن الاعتداد باستصحاب الحال حركة الياء الضّمير في قراءة أبي عمرٍو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ العنكبوت٥٦ بالإسكان(٥)، يقول ابن خالويه: "فمن فتح الياء قال: أتيتُ بالكلمة على أصلها؛ لأنَّ

---

(١) الموضح ٥٦٧، وينظر القراءات وعلل النحويين ٤٣٨/٢.

(٢) الموضح ٢٦٠.

(٣) القراءات وعلل النحويين ٤٢١/٢.

(٤) حُجَّة القراءات ٤٧٣.

(٥) وقراءة الباقين بالفتح. ينظر البديع ٢٢٣.

أصل كلِّ ياء الفتح، ولئلا يسقط لالتقاء السّاكنين، ومن أسكن وحذفه لفظًا قال: لأنَّ النّداء مبناه على الحذف. كما تقول: يا ربِّ، ويا قومِ"(١).

وممّا استُعمِل للدّلالة على استصحاب الحال: أصل ما بُني عليه(٢)، والموضوع لشيء ما(٣)، والأصل الّذي عليه الوضع(٤).

الخاتمة

ونورد هنا أهم ما توصل إليه البحث من نتائج:

- الاحتجاج هو بيان سبب اختيار القارئ قراءته من بقيّة القراءات، ولا يعني المجيء بحجج تؤيّد أنَّ القراءة صحيحة في العربيّة.
- القراءة ليست دعوى، والأصح والمعقول في المنهج العلمي الاحتجاج للمذاهب اللّغوية والنَّحوية بالقراءات القرآنيّة، لا أن يُحتجَّ بمذاهب اللّغة للقراءات؛ لأنّ القراءات قد توافر لها من شروط الضّبط والوثوق والتّحرّي ما لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد العربيّة، فهي الشّواهد للقواعد؛ لأنّها الوثقى والقُدمى.
- فتحت القراءات القرآنيّة ميدانًا واسعًا للتّأليف، ودفعت إلى البحث والتّمحيص والتّدقيق والتّفكير جديًّا للدّفاع عن كتاب الله تعالى ضدَّ كيد الملحدين الّذين يثيرون الشّبهات ليفتحوا بابًا للطّعن على القرآن الكريم، فكان أن شمَّر العلماء عن سواعدهم ليحاربوا هؤلاء بالسِّلاح نفسه الّذي شهره الملحدون.
- تمثل التّأليف في الاحتجاج للقراءات في مظهرين: أحدهما: في كتب غير متخصّصة بالقراءات، وهو ما يمثل المرحلة الأولى، والآخر: في كتب متخصّصة بالقراءات، وهو في نوعين: أحدهما: الكتب الّتي تُعنى بتدوين القراءات وتوثيقها، والآخر: الكتب الّتي احتجّت للقراءات وعلّلت لها.

---

(١) إعراب القراءات السبع ١٨٩/٢-١٩٠.

(٢) ينظر الحُجَّة في القراءات السبع ١٦٦.

(٣) ينظر الحُجَّة في القراءات السبع ١٨٠، وحُجَّة القراءات ١١٨، والكتاب الموضح ١١٢٣/٣.

(٤) ينظر الكتاب الموضح ٢٧٢/١.

- بدأ الاحتجاج يسيرًا، شأنه شأن بقية فروع العلم الأخرى، نما وتطوّر، فكان قليلاً مفرّقًا لا يستوعب قراءة بعينها ولا عددًا من القراءات، وكان يعتمد على القياس وحمل القراءة على قراءة أخرى لمشابهةٍ بينهما، إمّا في مادّة اللّفظ المُختلَف في قراءته وإمّا في بنيتِه، ثم أخذَ يتَّجه مع ذلك إلى التّخريج والاستشهاد.
- ابن مجاهد أوّل من اقتصر على هؤلاء السّبعة وصنَّف كتابَه في قراءاتهم، واتَّبعه النّاس على ذلك ولم يسبقْه أحد إلى تصنيف قراءة هؤلاء السَّبعة، ليكون موافقًا لعدد الحروف الّتي أُنزِل عليها القرآن، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أنَّ هؤلاء السّبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يُقرأ بغير قراءتهم.
- كان التّأليف في الاحتجاج للقراءات ثمرة من ثمرات كتاب السّبعة لابن مجاهد؛ إذ إنَّها كلّها عُنيت بالسّبعة –كما فعل ابن مجاهد– إلا كتابي الأزهري، وابن أبي مريم اللّذين أضافا قراءة يعقوب.
- السّند، والقياس اللّغوي، وخطّ المصحف، والنّقل، وأسباب النّزول من أصول الاحتجاج للقراءات القرآنية.
- اختلفت مناهج كتب الاحتجاج من حيث حجمُها، وطريقة الاحتجاج، والتّرجيح، وكذلك من حيث البدء بالأصول، أم بفرش الحروف مباشرة، والمدّة الزّمنيّة.
- للاستعمال كثرةً وقلّةً أثر مهم وكبير في الاحتجاج، فهناك الأصل، والأصل المرفوض استعماله، والمستعمل، وقليل الاستعمال، وجائز الاستعمال، وكثير الاستعمال، وهي مصطلحات تنمُّ على إدراكهم أنَّ اللّغة تتغير وتتطوّر وتنمو وتتجدّد باختلاف الأزمنة.
- تضمّنت كتب الاحتجاج أنواعًا كثيرة من فنون الثّقافة الإسلاميّة والعلوم القرآنيّة واللّغويّة، وفيها كمٌّ كبير من المسائل الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، والدّلاليّة، فهي كتب لهذه العلوم والدّراسات جميعًا، يستطيع الباحث أن يجد ضالته فيها من البحوث والدّراسات.

المظان

*** القرآن الكريم**

- الإبانة عن معاني القراءات، القيسيّ، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، تحـ: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، مصر، ١٣٧٩هـ= ١٩٦٠م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للإمام الشّاطبي (٥٩٠هـ)، أبو شامة، عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدّمشقي، (٦٦٥هـ)، تحـ: إبراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي، القاهرة– مصر، ١٤٠٢هـ= ١٩٨١م.
- أبو عليّ الفارسيّ، د.عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر، الفجّالة مصر، ١٣٧٧هـ= ١٩٥٨م.
- أخبار النّحويّين، ابن أبي هاشم، عبد الواحد بن عمر بن محمّد (٣٤٩هـ)، تحـ: مجدي فتحي السّيد، دار الصّحابة للتّراث، طنطا، ط١، ١٤١٠هـ.
- أخبار النّحويّين البصريّين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (٣٦٨هـ)، عُني بتصحيحه: فريتس كرنكو، مط الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦م.
- ارتقاء السّيادة في علوم أصول النّحو، الجزائريّ، يحيى بن محمّد (١٠٩٦هـ)، تحـ: د.عبد الرّزاق عبد الرّحمن السّعديّ، دار الأنبار، بغداد، الرّمادي– العراق، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.
- إعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحـ: د.عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
- الإغراب في الإعراب، الحنفي، فخر الدّين محمّد بن مصطفى (٧١٣هـ)، تحـ: د.ناصر حسين علي، مط التّعاونية، دمشق، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.
- الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباريّ، عبد الرّحمن بن محمّد (٥٧٧هـ)، تحـ: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

- الاقتراح في علم أصول النّحو، السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن (٩١١هـ)، عُني بتصحيحه: د.أحمد سليم الحمصيّ، ود.محمّد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م، (د.د).
- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف بن علي (٧٤٥هـ)، تحـ: د.عبد الرّزاق المهدي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.
- البديع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحـ: د.جايد زيدان مخلف، مركز البحوث والدّراسات الإسلامية، بغداد– العراق، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- تاريخ بغداد أو مدينة السّلام، الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن عليّ (٤٦٣هـ)، تحـ: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.
- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (٥٧١هـ)، تحـ: عليّ شيري، دار الفكر، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، أبو محمّد بن عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ)، عُني بتصحيحه: السّيد أحمد صقر، دار التّراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.
- التّعريفات، الجرجانيّ، عليّ بن محمّد بن عليّ (٨١٦هـ)، تحـ: إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، المزّيّ، جمال الدّين أبو الحجّاج يوسف (٧٤٢هـ)، تحـ: بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرّسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
- جمال القُرَّاء وكمال الإقراء، السّخاويّ، علم الدِّين عليّ بن محمّد (٦٤٣هـ)، تحـ: د.عليّ حسن البوَّاب، مكتبة التّراث، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.
- الحُجَّة في القراءات السّبع، المنسوب إلى ابن خالويه (٣٧٠هـ)، تحـ: د.عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت– لبنان، ١٩٧١م.

- حُجَّة القراءات، أبو زرعة، عبد الرّحمن بن محمّد بن زنجلة (من مخضرمي المائتين الرّابعة والخامسة للهجرة)، تحـ: سعيد الأفغانيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت- لبنان، ط٥، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
- الحُجَّة للقُرَّاء السّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو عليّ الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، تحـ: بدر الدّين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتّراث، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م- ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
- الحدود في النَّحو، الرُّماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي (٣٨٤هـ)، تحـ: إبراهيم السّامرائي، دار الفكر، عَمَّان، (د.ت).
- الخصائص، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، تحـ: محمّد عليّ النّجّار، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
- الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، محمّد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
- السَّبعة في القراءات، ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغداديّ (٣٢٤هـ)، تحـ: د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- سير أعلام النّبلاء، الذّهبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحـ: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.
- الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثيّ، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ت).
- شرح المقدِّمة المحسبة، ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (٤٦٩هـ)، تحـ: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.

- الشّواهد والاستشهاد في النّحو، عبد الجبّار علوان النّايلة، مط الزّهراء، بغداد، ط١، ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.
- الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (٣٩٣هـ)، تحـ: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
- طبقات النّحويّين واللّغويّين، الزّبيديّ، أبو بكر محمّد بن الحسن (٣٧٩هـ)، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.
- العلَّة النَّحويّة تاريخ وتطوُّر حتّى نهاية القرن السّادس الهجريّ، د.محمود جاسم الدَّرويش، مط السطور، بغداد، ط١، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.
- العين، الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)، تحـ: د.مهدي المخزوميّ، ود.إبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، (د.د)، (د.ت).
- غيث النّفع في القراءات السّبع، السّفاقسيّ، عليّ النّوريّ بن محمّد (١١١٨هـ)، تحـ: أحمد محمود الحفيان، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
- الفهرست، ابن النّديم، أبو الفرج محمّد بن إسحاق (٣٨٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.
- في أدلّة النّحو، د.عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦م، (د.د).
- القراءات وعلل النَّحويّين فيها، المُسمّى (علل القراءات)، الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحـ: نوال بنت إبراهيم الحلوة، الرّياض، ط١، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.
- القياس النّحويّ بين مدرستي البصرة والكوفة، محمّد عاشور السّويح، الدّار الجماهيريّة للنّشر، مصراته- ليبيا، ط١، ١٣٩٥هـ= ١٩٨٦م.
- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، نصر بن عليّ بن محمّد (بعد٥٦٥هـ)، تحـ: د.عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدّة، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

- الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، القيسيّ، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، تحـ: د.محيي الدّين رمضان، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، الباقوليّ، أبو الحسن عليّ بن الحسين الملقب بجامع العلوم النَّحويّ (٥٤٣هـ)، تحـ: د.عبد القادر عبد الرّحمن السّعدي، دار عمّار، عَمَّان- الأردن، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمّد بن مكرم (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، (د.ت).
- لمع الأدلّة في أصول النّحو، أبو البركات الأنباريّ، عبد الرّحمن بن محمّد (٥٧٧هـ)، تحـ: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.
- المبرّد سيرته ومؤلفاته، د.خديجة الحديثيّ، دار الشّؤون الثقافيّة، بغداد، ط١، ١٩٩٠م.
- مجالس العلماء، الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق (٣٣٨هـ)، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرّفاعي، الرّياض، ط٢، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، تحـ: عليّ النّجدي ناصف، ود.عبد الحليم النّجّار، ود.عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة- مصر، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.
- مدرسة البصرة النّحويّة، نشأتها وتطوّرها، د.عبد الرّحمن السّيد، دار المعارف، مصر، ط١، ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.
- معجم المؤلّفين تراجم مصنّفي الكتب العربيّة، عمر رضا كحَّالة، مكتبة المثنّى، ودار إحياء التّراث العربيّ، بيروت- لبنان، (د.ت).
- معرفة القرَّاء الكبار على الطّبقات والأعصار، الذّهبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحـ: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عبّاس، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، الكرماني، محمد بن أبي المحاسن (٥٦٣هـ)، تحـ: د.عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
- المنقوص والممدود، الفرَّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، تحـ: عبد العزيز الميمنيّ الرّاجكوتيّ، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط٣، ١٩٨٦م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباريّ، عبد الرّحمن بن محمّد (٥٧٧هـ)، تحـ: د.إبراهيم السّامرائيّ، مط المعارف، بغداد، ١٩٥٩م.
- النّشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ، أبو الخير محمّد بن محمّد (٨٣٣هـ)، عُني بتصحيحه: عليّ محمّد الضّبّاع، دار الفكر، (د.د)، (د.ت).
- نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، د.حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمَّان- الأردن، ط١، ٢٠٠١م.
- الوافي بالوفيات، الصّفديّ، خليل بن أيبك بن عبد الله (٧٦٤هـ)، تحـ: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث، بيروت، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ابن خلكان، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن إبراهيم (٦٨١هـ)، تحـ: إحسان عبّاس، دار الثّقافة، لبنان، (د.ت).

الرّسائل والأطاريح:

- الموضح في تعليل وجوه القراءات السّبع، المهدويّ، أبو العبّاس أحمد بن عمّار (٤٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: سالم قدّوري حمد، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة بغداد، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

البحوث والدّوريّات:

- الاحتجاج للقراءات بواعثه وتطوّره وأصوله وثماره، د.عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، مجلّة البحث العلميّ والتّراث الإسلاميّ، ع٤، ١٤٠١هـ.
- النَّحويّون والقراءات القرآنيّة، زهير غازي زاهد، مجلَّة آداب المستنصريّة، ع١٥، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.